هجار كوتيف*

الحواجز[١]

منذ فترة تناهز العقد من الزمن، لم تفتأ الحواجز وما يقترن بها من نظام مُحكم يقوم على تقييد التنقل والحركة (منظومة معقدة من التصاريح، والجدار، والبوابات، والسواتر الترابية وشبكات الطرق المنفصلة وغيرها) تهيمن على الواقع السياسي والمشهد البصري في فلسطين، وتفرز تأثيراتها الواسعة على حياة الفلسطينيين بجميع نواحيها. فما تزال هذه المنظومة تلف الأرض الفلسطينية وتفتّتها وتقطّع أوصالها وتعيد تنظيمها بصورة شاملة، حيث لم تَعُد خافية على أي فلسطيني، بل باتت مألوفةً على نحو يغدو من غير المستساغ معه أن نستمر في وصفها وبيانها في هذه المقالة. ولذلك، فسوف نستهل مقالتنا هذه من موضع آخر.

ما هو الحاجز؟

يقرأ براديب جيغاناثان (Pradeep Jeganathan) الحواجز التي تُقام في سريلانكا باعتبارها مواقع أنثروبولوجية، حيث يسعى في قراءته إلى فهم كُنه هوية أولئك الذين يمرون عبر هذه الحواجز ويجتازونها. ويفترض جيغاناثان أن المرور عبر الحواجز يشكل عملية يتعين فيها على الجندي أن يجد حلًا للسؤال التي يفرضه وجود الحاجز بحد ذاته: 'ما هي هويتك السياسية؟' – وهذا سؤال يرتبط بسؤال آخر ويتشابك معه: 'ما هي هويتك الاجتماعية / الثقافية؟'. ويمكن استنباط الإجابة عن هذا السؤال من عوامل من قبيل مكان إقامة الإنسان ومسقط رأسه ولغته ومن خصائص أخرى مثبتة في أوراقه الثبوتية. ويمثل الحاجز أداة تُعنى بتصنيف الأجساد في الحيز – حيث يسمح بمرور أولئك الذين يملكون الحق في المرور، ويحدد خط سيرهم ويوجههم إلى حيث «ينتمون».

* محاضر في النظم السياسية، والسياسات في جامعة سواس في لندن.

يشكل الحاجز أداة لتصنيف الهويات، وهو يرتكز في أساسه على الدمج، حيث يجري دمج الهويات القومية أو الإثنية أو السياسية وصبغها بصبغة محددة تنطوي على العنف وتصوير محدد يصور هذا العنف (في صورة «الإرهاب»). وبعبارة أخرى وعلى نحو أكثر واقعية، تمثل الحواجز المنتشرة في أراضي الضفة الغربية جهازًا يُعنى بالسيطرة على السكان الذين يُنظر إلى تنقلهم وحركتهم كما لو كانت ضربًا من الإرهاب.

وفي هذا السياق، فقد علمنا فوكو (Foucault) أن نمط «الانتماء» هذا – وضع الأجساد في الحيز على نحو واهٍ وعابر وتعسفي في بعض الأحيان – ضروري ولا غنى عنه لتشكيل الهوية. ولكن السؤال المرتبط بالهوية على الحاجز ينطوي على نمط يأتي على قدر متقدم من التحديد. فحتى بالنسبة إلى جيغاناثان: «قد يبدو هذا السؤال عند الاستفاضة في تناوله وطرحه على نحو يشبه السؤال التالي: 'هل تمثل أنت سياسة تقع خارج حدود الدولة، بمعنى سياسة ثائرة ومتمردة، قد تفجر قنبلة عند نشرها وعملها على مقربة من هدف معروف تمام المعرفة؟'[٢] فإذا قرر الجندي أن الإجابة عن هذا السؤال كانت بالإيجاب، فيجوز له أن يحتجزك.

وبناءً على ما تقدم، يشكل الحاجز أداة لتصنيف الهويات، وهو يرتكز في أساسه على الدمج، حيث يجري دمج الهويات القومية أو الإثنية أو السياسية وصبغها بصبغة محددة تنطوي على العنف وتصوير محدد يصور هذا العنف (في صورة «الإرهاب»). وبعبارة أخرى وعلى نحو أكثر واقعية، تمثل الحواجز المنتشرة في أراضي الضفة الغربية جهازًا يُعنى بالسيطرة على السكان الذين يُنظر إلى تنقلهم وحركتهم كما لو كانت ضربًا من الإرهاب. وسوف نعود إلى هذه النقطة ونتناولها من وجوه أخرى في ثنايا هذه المقالة.

ولكن التفكير في الحواجز المقامة على امتداد الضفة الغربية بالمقارنة مع السياق السائد في سريلانكا يميط اللثام عن بعض الاختلافات الجوهرية التي تسم في ممارسة التصنيف المذكورة.

ففي المقام الأول، تؤدى غالبية هذه التصنيفات، التي يصفها جيغاناثان، خارج إطار الحاجز؛ فالأفراد الذين يخضعون لإجراءات التفتيش (وهم الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية) يجري تصنيفهم في الأصل باعتبارهم ينتمون إلى جماعة إثنية وقومية محددة لا تقع خارج حدود الدولة فحسب، بل تشكل تهديدًا لهذه الحدود. ولذلك، فقد جرى البت في مسألة الهوية السياسية، وبات الحاجز مقامًا في تلك البقعة لأنه تقرر أن يُقام فيها.

ولو كانت الغاية من التصنيف قد تقررت في الأصل، ولو كان الحاجز عبارة عن منظومة غايتها التصنيف، فما الذي يتبقى من الحاجز؟ هناك إجابتان عن هذا السؤال. تكمن الإجابة المباشرة في أن مسألة الاعتبارات الأمنية تتحول إلى مسعى يستهدف تحديد الاختلافات ضمن هذه الهوية السياسية – بين الفلسطينيين الذين يشكلون خطرًا وأولئك الذين لا يشكلون مثل هذا الخطر، وبين أولئك الذين يمكن أن يشاركوا في أعمال إرهابية وأولئك الذين لا يُحتمل أن يقْدموا عليها.

وعلى الحاجز نفسه، تجد الإجراءات المعتمدة في فحص هوية الأشخاص الذين يمرون عبره ما يعززها ويسندها في قاعدة تضم بيانات شاملة ومستفيضة تجمعها الأجهزة السرية الإسرائيلية، بحيث تشتمل على معلومات تفصيلية حول تاريخ الشخص وانتمائه العائلي وأي عامل آخر قد يجعل من ذلك الشخص عدوًا سياسيًا محتملًا للدولة اليهودية. وبناءً على ذلك، فقد جرى حسم مسألة الهوية السياسية. وتتحول مسألة الاعتبارات الأمنية إلى مسعى يرمي إلى تحديد نقاط الاختلاف والتمايز ضمن هذه الهوية. ومع ذلك، تتسم هذه الاختلافات بالضآلة إلى حد ما بالنظر إلى أن وجود الفلسطينيين نفسه، وبالتأكيد حريتهم في التنقل والحركة، يشكل خطرًا على إسرائيل حسب نظرتها الحالية إلى نفسها. وننتقل في هذا المقام إلى النقطة الثانية التي نراها: لا يقتصر الحاجز على سعيه إلى قراءة الهويات فحسب، بل يتعداها إلى إنتاجها أيضًا. وهذا يعني أن الحاجز يسعى إلى إنتاج الفلسطينيين الذين يجتازونه بوصفهم تهديدًا أمنيًا.

وتوحي صور الرجال الذين يتزاحمون في اكتظاظ شديد في ساعات الصباح ويضغطون على بعضهم بعضًا بأنهم رعاع

الحواجز الاسرائيلية: "هندسة الخراب".

غوغاء (وطالما كانت هذه صورة تحمل التهديد في طياتها). ففي بعض الحالات، يُحبس هؤلاء الرجال، وربما يُحبسون فعلًا، في الحيز الضيق الذي يشغله الحاجز، وبين الأسيجة المحيطة به، وغالبًا ما يحاولون تسلق الجدران لاستنشاق بعض الهواء أو بلوغ مساحة أوسع، وتصورهم وسائل الإعلام الإسرائيلية كما لو كانوا أناسًا على هيئة حيوانات، لا يمكن منحهم الثقة التي تخولهم إقامة دولتهم بسبب ذلك. وبعبارة أخرى، يتيح الحاجز إنتاج المخيال الكولونيالي الذي يسهم في تسويغ الاحتلال والعنف الذي يمارسه، مع أنه يؤدي ما يفوق ذلك من خلال إنتاج الهويات.

ودعونا نتناول هذه الفرضية بقدر أكبر من التأني والتؤدة.

١. نظام الحركة: خلفية

في خضم «مفاوضات السلام»، و«عمليات السلام» و«المحادثات» بأنواعها العديدة، كان يتحتم على إسرائيل أن تنشئ نظامًا يمكّنها من الإبقاء على سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة بالحد الأدنى من الوجود (العسكري) المادي وبالحد الأدنى من العنف المباشر.[٣] ففي هذا السياق، تقع قدرة إسرائيل على التمسك بظهورها في مظهر الدولة التي تسعى إلى تحقيق السلام دون أن تتنازل بصورة فعلية عن المزايا التي تؤتيها سيطرتها على الأرض والموارد التي تزخر بها على المحك. وقد سمى جيف هالبر هذا النظام بمسمى «مصفوفة السيطرة»:[٤]

> إنها عبارة عن سلسلة متشابكة من الآليات، التي لا يستدعي سوى عدد ضئيل منها الاحتلال المادي للأرض، حيث تيسر هذه الآليات لإسرائيل أن تُحكِم قبضتها على حياة الفلسطينيين بكل مناحيها وجوانبها في الأرض المحتلة. وتشبه هذه المصفوفة لعبة «غو» اليابانية في عملها. فعوضًا عن أن تُلحق الهزيمة بخصمك كما هو الحال في لعبة الشطرنج، فأنت تحقق الفوز في لعبة «غو» من خلال شلّ حركة خصمك وإحكام سيطرتك على النقاط الحيوية في مصفوفة، بحيث يواجه خصمك عقبة من نوع ما في كل خطوة يخطوها.»

كان يمكن لهالبر، الذي ألّف كتابه في العام ٢٠٠٠، ألا يرى سوى بذور الشبكة المكتظة من الحواجز التي ستتحول إلى العنصر الذي يطغى على هذه المصفوفة. فإلى جانب أنواع شتى من العقبات (التي تشمل الخنادق والبوابات المعدنية وصولًا إلى الجدران) وما يقترن بها من منظومة لاستصدار التصاريح التي تتسم بإجراءاتها المعقدة والملتوية، تشكل الحواجز إحدى أكثر الوسائل المادية التي تشكل الأنماط المعاصرة التي تَسِم الاحتلال الإسرائيلي وأكثرها نجاعةً وتدميرًا، وغالبًا ما يشار إلى هذا النمط بمسمى 'نظام الحركة'. ويتكفل هذا النظام، الذي شرعت إسرائيل في تنفيذه على نحو تدرّجي بدءًا من العام ١٩٩١ (الذي شهد فرض الإغلاق العام للمرة الأولى على الأرض الفلسطينية المحتلة)، بتقطيع أوصال الحيز والنسيج الاجتماعي معًا، حيث يتغلغل في تنظيم حركة الأفراد والبضائع ويعمل على إدارة

تشكل الحواجز إحدى أكثر الوسائل المادية التي تشكل الأنماط المعاصرة التي تَسِم الاحتلال الإسرائيلي وأكثرها نجاعةً وتدميرًا، وغالبًا ما يشار إلى هذا النمط بمسمى 'نظام الحركة'. ويتكفل هذا النظام، الذي شرعت إسرائيل في تنفيذه على نحو تدرّجي بدءًا من العام ١٩٩١ (الذي شهد فرض الإغلاق العام للمرة الأولى على الأرض الفلسطينية المحتلة)، بتقطيع أوصال الحيز والنسيج الاجتماعي معًا، حيث يتغلغل في تنظيم حركة الأفراد والبضائع ويعمل على إدارة السكان الفلسطينيين من خلال هذا التنظيم.

السكان الفلسطينيين من خلال هذا التنظيم. وحسبما ورد في تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، «منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عملت إسرائيل وعلى نحو تدرجي وثابت على توسيع نطاق سياسة القيود التي تفرضها على الحركة وتعديلها،» وأمست هذه القيود بحلول العام ٢٠٠١ قيودًا «غير مسبوقة» و«تحولت حرية الحركة الواجبة للفلسطينيين من حق أساسي من حقوق الإنسان إلى مزيّة تمنحها إسرائيل وتحجبها حسبما تراه مناسبًا» (بتسيلم ٢٠٠٧، ص. ٧–٨).

وبالنظر إلى أن هذه العقبات تقع داخل الأرض الفلسطينية (دون أن تقع على «حدود» متخيلة أو لا وجود لها بين الأرض الفلسطينية المحتلة و«إسرائيل»)، فإن هذا النظام يحول دون – أو يفرض عقبات كأْداء على الأقل على – ما ينظر إليه الكثيرون على أنه الحياة اليومية البسيطة: الذهاب إلى العمل، أو حضور حفل زفاف لأحد الأقارب، أو شراء الحاجيات من السوق أو الذهاب إلى المدرسة. وتُعَدّ هذه الأمور بمجموعها بمثابة روتين بسيط عند معظم الناس، غير أن غالبية الفلسطينيين محرومون منها أو «يشترونها» ويدفعون تكلفتها من وقتهم الثمين. فحسبما ورد على لسان عميرا هاس، يُسرق الوقت و«لا يمكن استعادته على الإطلاق»:

> يتجلى ضياع الوقت، الذي تسرقه إسرائيل كل يوم من ثلاثة ملايين ونصف مليون إنسان، في كل مكان: في الضرر الذي يُلحقه بقدرتهم على كسب رزقهم، وبنشاطهم الاقتصادي وحياتهم الأسرية ومشهدهم الثقافي، وبأوقات الفراغ المتاحة لهم، وبدراستهم وإبداعاتهم، وتقليص مساحة الحيز الذي يعيش فيه كل فرد منهم، وبالتالي ضيق الأفق المتيسر أمامهم وضيق تطلعاتهم.[٥]

وبعبارة أخرى، «يعوق شح الوقت وندرته الحيز».[٦] فهو يتسبب في تقليص حيز الأرض ويعوق الإمكانية المتيسرة لتشكيل مجتمع سياسي. ولذلك، فإن ما يظهر للعيان يتمثل في نمط يتسم بإعمال السيطرة على الحيز والسكان الذين يعيشون فيه من خلال السيطرة على الناحية الزمانية للحركة داخله وعلى استمراريتها.

وقد انطوى هذا النظام، في أوج حلقاته، على إقامة ما يربو على ٦٠ حاجزًا مأهولًا ودائمًا (منها ٤٧ حاجزًا مقامًا في عمق الأرض الفلسطينية – حيث تحيط هذه الحواجز بالمدن الكبرى وتقطّع أوصال الطرق المؤدية إليها، بينما يقع ما يتبقى منها على مسافة أقرب من الخط الأخضر وتشكل «نقطة دخول» إلى إسرائيل). كما اشتمل النظام المذكور على إقامة العشرات، والمئات في بعض الأحيان، من الحواجز «المفاجئة»، وما يقرب من ٦٠٠ عائق مادي في عموم أنحاء الضفة الغربية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠). وكانت هذه الحواجز والعوائق المادية تُنصب على مداخل القرى، وتحول دون دخول جميع المركبات إليها أو مغادرتها، كما عملت على محاصرة كبريات المدن الفلسطينية، وأفضت إلى عزلها عن البلدات والقرى التي تحيط وتعتمد عليها وتسببت في إغلاق الطرق القليلة التي يُسمح للفلسطينيين بالسفر والتنقل عليها. ومع ذلك، فقد برزت إجراءات تدريجية ترمي إلى إفراز تغييرات جذرية على هذا النظام منذ العام ٢٠٠٩. فقد أُزيل عدد ليس بالقليل من الحواجز التي كانت مقامة على أراضي الضفة الغربية، وبات بعضها يعمل في مناسبات بعينها وييسر للفلسطينيين المرور عبرها في معظم الأوقات، بينما باتت حواجز أخرى تعمل وفقًا لما يرد في أنظمة جديدة. ومع ذلك، فلم يطرأ تغير يُذكر على جوهر نظام الحركة المذكور: فلم تَعُد الحواجز تتبوأ موقعًا محوريًا ليس بسبب تهميش إحكام السيطرة على الحركة،

فكرة «السلطة التأديبية» مقتبسة من أعمال ميشيل فوكو. فقد افترض فوكو أنه ليس في وسعنا أن نفهم القوى التي تحكمنا باعتبارها وظيفة مباشرة ومترابطة تؤديها الدولة (بمعنى إجراءات «مركزية» تنطوي على آلية مترابطة يمكن توحيدها في فكرة واحدة هي فكرة «الدولة»). فالتفكير بصورة رئيسية من خلال أفكار القانون وتسلسل القيادة، وتلك التي تتمحور حول القوانين والسيادة، تفوته شبكة تتألف من أجهزة الحكم، وهي شبكة محلية في الغالب وتأتي على قدر أكبر بكثير من التعقيد والتركيب. وبذلك، يفوت هذا الضرب من التفكير معاينة الطرق التي تزاول الدول عملها من خلالها على أرض الواقع.

بل بسبب اعتماد نظام فصل آخر وإنفاذه. ويتكفل هذا النظام بالتحكم في حركة الفلسطينيين وتنقّلهم من خلال وسائل مغايرة: الطرق القائمة على الفصل العنصري، وإجراءات الفصل العمودي بين حركة الفلسطينيين (على الطرق التي تحيط الأسلاك الشائكة بها والطرق المقامة تحت الأرض) وحركة المستوطنين اليهود،[٧] ناهيك عن جدار الفصل. وفضلًا عن ذلك، ما يزال وجود الحواجز يشكل احتمالية قائمة على الدوام: فقد أُزيلت هذه الحواجز على نحو يتيح إعادة نصبها في غضون لحظات. فما هي الحواجز إذن؟ قد يفترض المرء أنها، أولًا، عبارة عن صمامات يجري من خلالها معاينة الأفراد الذين يمرون عبرها وتفتيشهم والسماح لهم باجتيازها (أو منعهم من المرور عبرها). وثانيًا، تتكفل الحواجز بإدارة حركة أفراد السكان بمجموعهم، إلى جانب البضائع التي يستهلكونها وينتجونها. ولكن حسبما توحيه الإشارة التي يسوقها جيغاناثان، لا يقتصر فعل الحواجز على تنظيم الحركة – أو لا يقتصر فعلها على ما يشبه هذا التنظيم وما ينفذ من خلاله. ونحن نريد أن نقترح أن العمل الاعتيادي الذي تؤديه الحواجز يشمل، بالإضافة إلى ما تقدم، ممارسات تأديبية معينة وغريبة: فالحواجز تشكل في وجه من وجوهها جانبًا من شبكة تتألف من تقنيات تقويمية تُعنى بحرمان الفلسطينيين. وينبغي لنا أن نستعرض إطارًا مفاهيميًا ييسر لنا فهم هذه الفرضية.

٢. السلطة وأشكال التعبير عنها: الفكرة التي يسوقها فوكو حول السلطة ونظام الحركة

فكرة «السلطة التأديبية» مقتبسة من أعمال ميشيل فوكو. فقد افترض فوكو أنه ليس في وسعنا أن نفهم القوى التي تحكمنا باعتبارها وظيفة مباشرة ومترابطة تؤديها الدولة (بمعنى إجراءات «مركزية» تنطوي على آلية مترابطة يمكن توحيدها في فكرة واحدة هي فكرة «الدولة»). فالتفكير بصورة رئيسية من خلال أفكار القانون وتسلسل القيادة، وتلك التي تتمحور حول القوانين والسيادة، تفوته شبكة تتألف من أجهزة الحكم، وهي شبكة محلية في الغالب وتأتي على قدر أكبر بكثير من التعقيد والتركيب. وبذلك، يفوت هذا الضرب من التفكير معاينة الطرق التي تزاول الدول عملها من خلالها على أرض الواقع. فـ«الدولة» لا تمثل كيانًا موحدًا لا يمكن فيه عزو كل نشاط من أنشطة المؤسسات والأجهزة والمنظمات – بدءًا من عمل ضابط الشرطة إلى الكلمات الصادرة عن المعلم – إلى سطوة رئيس الوزراء، بل تجسد الدول كيانات مشتتة على نحو أكبر وأقل ترابطًا بشوط بعيد من ذلك. وعلاوةً على ذلك، تفرز أجهزة الحكم الأخرى أشكالًا من السلطة التي تختلف عن الطريقة التي نعتمدها في التفكير بـ«الدولة». فالشرطة والمدرسة والمستشفيات وعيادات رعاية الأم والطفل، وقواعد التدريب العسكرية، ومكاتب العمل، والكثير من المؤسسات الأخرى التي يجري حكمنا من خلالها تعمل على إدارة الناس وتسجيلهم والإشراف عليهم والاحتفاظ بسجلاتهم وتصنيفهم إلى فئات، وتصنيف الأجساد إلى أحيان وتصنيف النشاطات إلى أحيان. فعلى سبيل المثال، يوجد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٧ إلى ١٧ عامًا في مناطق معينة تُدعى المدرسة، وهم يصنَّفون فيها حسب الفئات العمرية، وحسب «المستويات» – حيث يعلم كل طفل أين يجلس، وتسجَّل نتائج اختباراته وتُحفظ، وهناك وقت مخصَّص للدراسة ووقت مخصص للعب، إلى جانب أمكنة مخصصة لمختلف النشاطات، كما تخصَّص دورات مياه مختلفة للأطفال عن تلك المخصصة للبالغين، ودورات مياه مختلفة للفتيان عن تلك التي تخص الفتيات، من أجل تنظيم النشاط الجنسي

وبينما تشكل الحواجز مواقع تنظم حركة الأجساد في الحيز، فلا يُنظر إليها في أحوال كثيرة على أنها مواقع تأديبية، ولم يسبق أن جرى تفسيرها على هذا النحو. وبالفعل، فغالبًا ما يُنظر إلى نظام الحركة على أنه نمط من أنماط السيطرة التي فقدت الاهتمام في الذات الفردية ولا يتجاوز عملها مستوى السكان وانتشارهم (أو بالأحرى: توقّفهم). وهذا ينطوي على التخلي عن الاهتمام الذي كانت إسرائيل تبديه في تشكيل الذاتية الفلسطينية وتحويرها، باعتبارها تتألف من قوى عاملة في معظمها.

والهوية الجنسية والإشراف عليهما، إلى غير ذلك. ويبيّن فوكو كيف تشكل هذه الإجراءات بمجموعها طرقًا تعمل السلطة من خلالها. وتقتضي الأهمية أن نضع في الاعتبار، حسبما يطلِعنا عليه فوكو، أن هذا الشكل من أشكال السلطة يتسم بالإنتاجية. فهو لا يعمل من خلال إنفاذ الحظر والتقييد فحسب، بل يفعل فعله من خلال التيسير، والأهم من ذلك: من خلال الإنتاج. وفوق كل شيء، فما ينتجه هذا الشكل من أشكال السلطة يتجسد في الهويات.

وتُعَدّ هذه السلطة التي تزاول عملها على روتيننا اليومي وفي داخله ومن خلاله منقسمة في نفسها إلى شقين: أولهما السلطة التأديبية، وهي سلطة «تتمحور حول الجسد [المنفرد]»، الذي يعمل من خلال «التوزيع المكاني للأجساد المنفردة»، ومن خلال تقنيات التدريب والرقابة وإدارة المعلومات.[٨] وهي عبارة عن مجموعات من التقنيات والأجهزة التي تستدعي وجود أحياز محصورة (من قبيل المدرسة أو السجن)، وفترات زمنية محددة المعالم في العادة (من قبيل الوقت المخصص للحصة الدراسية في المدرسة). وينطوي المنطق الذي تقوم عليه هذه السلطة على الارتقاء بالسيطرة إلى تمامها وكمالها من خلال تصنيف الأفراد وحصرهم في أحياز معزولة وتنظيم كل شيء من موقع خارجي.[٩] ويتألف الشق الثاني من السلطة الحيوية أو السلطة التنظيمية، التي يعود فوكو في مرحلة لاحقة (في محاضراته التي ألقاها في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٦ و١٩٩٧) إلى توصيفها تحت مسمى تقنية الأمن. وتعمل هذه السلطة عملها على السكان (أو: الحياة) دون الأجساد، على مدى فترات زمنية وأحياز أكبر ومفتوحة إلى حد كبير. وهي تدير سلسلة من الجوانب المتصلة بمعيشة السكان بمجموعهم وبقائهم – بدءًا من معدلات الوفيات والمواليد، مرورًا بالصحة العامة وانتهاءً بالآثار التي تفرزها

حواجز الاحتلال الاسرائيلي: فرز من نوع مختلف.

التغييرات الإيكولوجية. وتشكل هذه السلطة ميدان الإحصاءات والبيروقراطية، وقبل أي شيء آخر الحركة – ومع ذلك، فهي لا تشمل التقييد الصارم المفروض على حركة الأجساد المنفردة في الأحياز المحصورة، كما هو الحال في التأديب، وإنما انتشار السلع والسكان والأمراض. ولا يقوم المنطق الذي ترتكز عليه هذه السلطة على التقسيم والفصل، بل هو منطق يتمحور موضوعه حول مجموع متصوَّر («السكان») وتنحصر غايته في تقليص المخاطر وتعظيم الأرباح التي يؤتيها الانتشار الطبيعي للواقع.[١٠]

وبينما تشكل الحواجز مواقع تنظم حركة الأجساد في الحيز، فلا يُنظر إليها في أحوال كثيرة على أنها مواقع تأديبية، ولم يسبق أن جرى تفسيرها على هذا النحو. وبالفعل، فغالبًا ما يُنظر إلى نظام الحركة على أنه نمط من أنماط السيطرة التي فقدت الاهتمام في الذات الفردية ولا يتجاوز عملها مستوى السكان وانتشارهم (أو بالأحرى: توقّفهم). وهذا ينطوي على

خصوصية حواجز الاحتلال: بدل النظام، الحفاظ على الفوضى.

التخلي عن الاهتمام الذي كانت إسرائيل تبديه في تشكيل الذاتية الفلسطينية وتحويرها، باعتبارها تتألف من قوى عاملة في معظمها. ويتتبّع نيفي غوردون هذا التغيير الذي طرأ على نمط السيطرة: فمنذ العام ١٩٦٧، ولفترة تقارب العقدين من الزمان، كان مشروعان يتقاطعان مع بعضهما بعضًا ويتمحوران حول المشروع نفسه (وتتشكل شروطهما بناءً عليه). كان المشروع الأول يتمثل في «الاحتلال المتنور» – التحسن المفترض الذي يعززه الاحتلال ويظهر في جودة حياة السكان الفلسطينيين بعمومهم.[١١] وينطوي المشروع الثاني بتغيير يطرأ على سوق العمل داخل إسرائيل، والذي بات يعتمد على القوى العاملة الرخيصة المتوفرة في الفلسطينيين غير المواطنين.[١٢] وكان كلا المشروعين يعتمدان على إنشاء المؤسسات التأديبية (من قبيل مدارس التدريب المهني من أجل تيسير اندماج الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي)، بالإضافة إلى نشر شبكة سياسية-حيوية تتشابه، في وجوه عدة، مع تلك التي وصفها فوكو في أعماله التي نشرها بين العامين ١٩٧٥ و١٩٧٨: شبكة متعددة الوجوه تحدد نقاط اهتمامها في معدلات الولادة والوفيات، والأمراض والتطعيمات ونوعية المياه وخلافها.[١٣] ومع ذلك، فقد طرأ تغير جذري على عمل هذا النظام السياسي الحيوي ضمن إجراءات يمكن تتبُّع أصولها إلى العام ١٩٨٩ .[١٤] حيث تحول مما اصطلح غوردون على تسميته سياسة الحياة إلى سياسة الموت.[١٥] فعلى هدي من فكرة السياسة الجُثَثية (Necropolitics) التي ابتكرها أشيل امبيمبي[١٦] (Achille Mbembe) – أي قدرة السلطة على منح الحياة و/أو الموت للأجساد – (وهي فكرة تشكل النقيض المكمل للسياسية الحيوية)، نستطيع أن نشير إلى أحد المجالات التي تبدي إسرائيل اهتمامها به، والذي لم تعُد تضع نصب عينيها فيه على المحافظة على جودة الحياة، وحتى تحسينها، أو تقليص معدلات الوفيات، أو الاستثمار في شبكات البنية التحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنما توجهه نحو الموت. وهذا الأمر صحيح في معناه الذي يتألف من شقين، أولهما أن هذا التوجه يسعى إلى إدارة موت الفلسطينيين باعتباره موتًا مشروعًا (بحيث تجعل من الفلسطينيين قابلين للقتل أو على الأقل مشاركين في طرق موتهم دون مشاركتهم في جودة حياتهم). وثانيهما أنه موجه نحو موت الإسرائيليين. وبعبارة أخرى، لا يرى التوجه المذكور سوى هذا الموت المحتمل ويسعى إلى تقليصه من خلال تقليص التهديد المفترض الذي يعتري الحياة: وذلك هو الإرهاب، الذي يتجسد في حركة الفلسطينيين. وهذا الرابط الأخير – القائم بين الإرهاب وحركة الفلسطينيين هو الرابط الذي يستحوذ على اهتمامنا في هذا المقام. فهو المِفصل الذي يقوم عليه نظام السيطرة الجديد ويعتمد عليه، وبالتالي فهو رابط يتعين إثباته – أو إنتاجه. ويحتل هذا الإنتاج بؤرة الاهتمام في الجزئية التالية من هذه الورقة، ولكن يلزَم أن نشير إليه إشارة أخيرة في هذا السياق.

يفترض الكثيرون أن إسرائيل فقدت الاهتمام في الذات الفردية بحد ذاتها، وتخلت بالتالي عن التقنيات التأديبية في سياق هذا التغيير الذي طرأ على الإجراءات التي تعتمدها السلطة الإسرائيلية وتنفذها. فلا تبدي إسرائيل الاهتمام في تسهيل الظروف التي يمكن أن تسمح للفلسطينيين بالظهور في مظهر أفراد المجتمع الذين يبلغون درجة الكمال ويؤدون الأعمال المنوطة بهم وينعمون بالرخاء والازدهار، أو حتى في مظهر الأدوات الفعالة والمطيعة في سوق عملها (مع أن التمييز هنا لا يُعَدّ واضحًا بكليته على نحو ما قد يوحيه) – وهذا بحد ذاته هو الهدف الذي تسعى السلطة التأديبية إلى إنفاذه بإجراءاتها وعملياتها. فلا يزيد اهتمام إسرائيل على احتواء التهديد الأمني الذين يُفترض أن الفلسطينيين يشكلونه والقضاء عليه واستئصال شأفته. ولا يقتصر هذا الأمر على «نظام الحركة» الذي تفرضه إسرائيل. ففي هذا السياق، يثير ويليام وولترز (William Walters)، وهو أحد الرواد الذين أدلوا بدلوهم في حقل دراسات الحركة، فرضية مماثلة بشأن مخيمات اللاجئين في أوروبا. فحسبما جاء على لسانه، لم يعُد المخيم موقعًا تأديبيًا لأن الدول لم تعد تبدي اهتمامها في إنتاج «نوع إيجابي من الذاتية» طالما أن السكان الذين يقطنون في المخيمات لم يعودوا يُعتبرون مواطنين أو مقيمين محتملين فيها في المستقبل، بل لا يعدو كونهم الآن أفرادًا يمكن ترحيلهم

وإبعادهم.[١٧] ويمكن الوقوف على فرضية تشبه فرضية وولترز في الكثير من التحليلات المعاصرة الأخرى التي تتناول أنظمة متباينة من أنظمة الحركة. ويسعى التحليل الذي نستعرضه أدناه إلى بيان أن الأساس التسويغي الذي ينبني عليه هذا النظام برمته قد ينهار دون وجود العنصر التأديبي الذي يرتكز عليه.

٣. الحواجز

تزيد الحواجز في فعلها على تنظيم أو حجب حركة السكان الذين تحولوا إلى مادة يمكن التخلص منها، في أحسن الأحوال، في نظر النظام الإسرائيلي. كما يُعتبر هؤلاء السكان منتجين حسب المعنى الذي يراه فوكو، حتى لو كان ذلك بطريقة معكوسة إلى حد ما. دعونا نفكر برهةً في تنظيم الحركة بعمومها:

إن حركتنا تخضع على الدوام للتنظيم من خلال أنظمة الرموز والأوامر التي يُفترض بنا أننا نملك القدرة على التعرف عليها: الإشارات والشواخص على الطرق، والحبال التي تحدد مسار الطوابير، والتقسيمات إلى مناطق يستطيع المرء أن ينتظر فيها ومناطق يتحتم على المرء أن يتحرك ضمن إطارها، وخلاف ذلك. وقد تفضي مخالفة هذه القواعد إلى إيقاع شكل ما من أشكال العقوبة: فقد يُنظر إليَّ كما لو كنتُ وقحًا لو لم أنتظر خلف الخط الذي يؤشر إلى بداية الطابور في البنك. وقد تُفرض عليَّ غرامة لو كنتُ أقود سيارتي على الرصيف أو أتجاوز حدود السرعة المسموح بها. وقد تُطلق النار علي وأُقتل في ظل ظروف معينة لو حاولتُ أن أجتاز الأسلاك التي ترسم الحدود الأمنية. وعلى الحاجز، الذي يشكل نظامًا رمزيًا، تتشظى هذه الأنماط الدلالية التي قد ننظر إليها على أنها تافهة وغير ذات بال، حيث تتسبب في حرمان الأفراد الذين ينتظرون المرور في حال قصورها. وينتج هذا الفشل أولئك الأفراد الذين يمرون عبر الحاجز باعتبارهم ذوات عدوانية لا تستطيع أن تسيطر على نفسها، ويجب بالتالي فرض سيطرة مُحكمة عليها (بمعنى إخضاعها للاحتلال).

وتجلّي رواية صغيرة هذه المسألة في أجلى صورها، حيث سميتُها أنا وميراف عمير «الخط المخيالي». ويشير الخط المخيالي إلى خط «غير مرئي» يرسمه جندي أو جنود على الحاجز. وحيث ينتظر الناس دورهم في التفتيش، وغالبًا ما يكون الواحد منهم يضغط على الآخر في الطابور، يقول جندي – سواء بصوت مرتفع أم في ذهنه – «لا تتجاوزوا الخط». ويصف عزمي بشارة هذا الروتين في كتابه «الشوق في أرض الحواجز»:

'ارجع!' يصرخ الجندي على الحشد في أي وقت يتحرك فيه الحشد خطوات معدودة إلى الأمام بسبب التدافع، لأن الحاجز مكتظ، وبسبب الرغبة في الوصول إلى الظل أو بسبب الاضطراب والهيجان... 'ارجع' هي الكلمة التي تسبّب التدافع في اتجاه يعاكس اتجاه الحركة. فكم حربًا أشعلت هذه الكلمة بين جميع الأفراد الذين يُدفعون إلى الخلف وهم يحاولون ألا يفقدوا دورهم في الطابور! ... وفي أي وقت يرى فيه الجندي نفسه كما لو كان يضطلع بدور المعلم أو المثقف، أو لمجرد أن يتسلى، أو عندما يريد أن يتأكد من أن الوضع تحت السيطرة، فهو يصرخ 'ارجع' على نحو باتّ لا يترك أي مجال للجدال أو النقاش ... 'إذا تخطى أي واحد هذا الخط، فسوف ترجعون إلى بيوتكم'. وفي تلك اللحظة، ودون أي سابق إنذار، يتحول الوجود في مقدمة الطابور من نعمة إلى نقمة. فالشخص الموجود على رأس الطابور يتحول الآن إلى حامي الخط المعيَّن، وعليه أن يتوخى الحذر وألا يجتازه.[١٨]

ولا مناص من التعدي على الخط المخيالي المذكور بسبب انعدام رؤيته وبالنظر إلى أن موقعه الدقيق غير متوقع على الإطلاق ويتغير باستمرار. وربما يكون من نافلة القول أنه على الرغم من أن هذا الخط لا يعيَّن على نحو علني ومرئي، فإن تعدّيه وتجاوزه ينطوي على إيقاع العقوبات. وفي حالات ليست بالقليلة، تأخذ هذه العقوبات شكل العقوبات التأديبية، من قبيل احتجاز «المتعدّين» لساعات، أو إرجاعهم إلى نهاية الطابور أو حرمانهم من المرور. وفي أحيان أخرى، تُفرض العقوبة التأديبية على أي شخص ينتظر المرور عبر الحاجز من خلال إبطاء إجراءات الفحص الأمني أو إغلاق الحاجز بصورة كاملة لفترات متفاوتة. ولكن رد فعل الجنود يتسم بالعنف في غالب الأحوال، حيث يفضي في بعض الأحيان بأي شخص يتعدى الخط الذي لا وجود له إلى التعرض لإصابة بليغة أو حتى القتل.

ومن المفترض أن غياب تحديد الخط المذكور وترسيمه مسألة يمكن حلها بيسر وسهولة: فليس على المرء إلا أن يرسم خطًا، وربما يضيف يافطة يكتب عليها: «الرجاء الانتظار هنا». وفي الواقع، يجري رسم الخطوط – الدائمة إلى حد ما – على الحواجز. ومن أكثر الخطوط المؤقتة التي رُسمت بالقدم على الرمل إلى أكثر «الخطوط» المستقرة إلى أقصى حد ممكن، لا يمكن تجاوز الأبواب الدوارة الكهربائية دون موافقة الجندي. ومع ذلك، فما تفتأ الخطوط المخيالية تقام وتظهر للعيان على الحواجز. وقد ظهرت هذه الخطوط قبل تركيب الأبواب الدوارة أو بعده، أو في مواقف السيارات أو بالقرب من أكشاك الحراسات الأمنية. ويوحي هذا الإصرار بأن الخطوط المذكورة تضطلع بدور في عمل الحاجز.

ومن أكثر الخطوط المؤقتة التي رُسمت بالقدم على الرمل إلى أكثر «الخطوط» المستقرة إلى أقصى حد ممكن، لا يمكن تجاوز الأبواب الدوارة الكهربائية دون موافقة الجندي. ومع ذلك، فما تفتأ الخطوط المخيالية تقام وتظهر للعيان على الحواجز. وقد ظهرت هذه الخطوط قبل تركيب الأبواب الدوارة أو بعده، أو في مواقف السيارات أو بالقرب من أكشاك الحراسات الأمنية. ويوحي هذا الإصرار بأن الخطوط المذكورة تضطلع بدور في عمل الحاجز. ونريد أن نقترح أن هذا الإصرار يشير إلى أن الفوضى هي بالضبط أحد الأهداف الأساسية التي تَسِم هذه التقنيات التي تُعنى - ومن باب المفارقة - بتنظيم الحركة.

وصول الأبواب الدوارة الكهربائية.

ونريد أن نقترح أن هذا الإصرار يشير إلى أن الفوضى هي بالضبط أحد الأهداف الأساسية التي تَسِم هذه التقنيات التي تُعنى – ومن باب المفارقة – بتنظيم الحركة.

لماذا يحدث ذلك وكيف؟ لأن الحركة الجامحة التي لا تتسم بالانضباط والتي لا يمكن ضبطها قد تشكل شمّاعة لتسويغ العنف. فبادئ ذي بدء، يجد العنف المادي الذي يستهدف الأفراد ما يسوغه باعتباره عقوبة تُفرض جراء وقوع التعدي. ويظهر العنف الذي يلجأ إليه الجندي هنا بوصفه طريقة لحصر المخاطر الأمنية: حيث ينظر الجنود وأفراد الجمهور الإسرائيلي من ورائهم إلى ذلك الشخص الذي تجاوز الخط واقترب أكثر مما ينبغي له باعتباره دليلًا على أنه كان على وشك مهاجمة هؤلاء الجنود. وثانيًا، يجد العنف البنيوي الذي يمارسه الاحتلال ما يسوغه كذلك: فالحرمان المستمر الذي تفرزه هذه الأنظمة ينتج تعديات متواصلة. ومع ذلك، يبقى هذا الإنتاج شفافًا، وتكمن النتيجة التي يفضي إليها في أن الفلسطينيين أنفسهم يجري إنتاجهم – مع أنه يثبت أنهم كذلك في نظر المراقب اليهودي–الإسرائيلي – باعتبارهم غير قابلين للانضباط، ومجبولين على التعدي على القانون ومخالفته، واعتبارهم بالتالي غير جاهزين (أو غير جاهزين بعدُ على الأقل) لتولي حكم أنفسهم بأنفسهم. والأدهى والأمرّ من ذلك أن ما يتجلى هنا يتمثل في نظام متكامل من السلطة والقانون، وهو نظام تعسفي ولا يمكن بلوغه (أو هو نظام أجنبي)، وبالتالي فهو يبني الذوات التي تخضع له بصفتها ذواتًا قابعة تحت نير الاحتلال – وهذا يعني بالتحديد ذواتًا لا يجري إدماجها على الإطلاق ضمن السلطة التي يجري إخضاعهم لها.

وعلى وجه الإجمال، تُخرِج الممارسات الشبيهة بالممارسات التأديبية الفلسطينيين الذين يمرون عبر الحواجز في صورة منتجات فاشلة في جميع أحوالها وفي أصلها، حيث ينتجها نظام يعمل ضمن إطار منطق تأديبي يكتسب شكلًا تأديبيًا، وهو مع ذلك مُعَدّ لكي يكون القصور حالُه لأن ما يظهر على المحك لا يكمن في بناء ذوات طبيعية تحكم ذاتها بذاتها. بل ما يتجلى هنا يتمثل في إمكانية ربط أنماط الحكم غير الديموقراطي (الاحتلال) مع إطار يصر على اكتسابه صفة ديموقراطية.

٤. الديموقراطية

إن ما يدعونا إلى استحضار هذه المنظومة بكليتها يكمن في وجوب تسويغ الاحتلال في ظل الافتراضات التي تقوم الديموقراطية الليبرالية عليها. فإنتاج التهديدات الأمنية والتمرد – من خلال هذه التعديات المحلية بمجموعها وفي صورة أوسع

في الوقت الذي لا يشكل فيه الحاجز، في أي ظرف من الظروف وكما هو الحال في قطاع غزة، الحيز الوحيد الذي يشهد إنفاذ هذه الإجراءات التي تستحضر التعديات، فهناك شيء له مغزاه وأهميته بشأن هذا الموقع بعينه. فالحاجز يخضع للتنظيم على أساس منطق التصنيف. فهو عبارة عن جهاز للتصنيف. والحاجز يُقام من أجل تصنيف المعتدلين من الخطيرين. وفي هذا المقام، يرى جيغاناثان أن هذا التصيف يقوم في أساسه على تصنيف الهوية. ومع ذلك، فكلما اعتبر النظام نفسه ديموقراطيًا، ازدادت درجة امتناعه عن الاستناد إلى فئات الهوية من أجل تسويغ مبادئ الحكم المتباينة.

وأشمل بكثير – يجسد مخطط التسويغ هذا. ودون الحاجة إلى التشبث بالطابع الديموقراطي لإسرائيل، فلن تقوم للحواجز قائمة؛ بل سيكون هناك تطهير عرقي. وليس في وسعنا أن نغض الطرف عن هذه الديموقراطية باعتبارها كذبة محضة، أو خرافة، تخفي وراءها واقعًا سياسيًا يخضع فيه نحو نصف السكان للسيطرة إما بصورة غير ديموقراطية (في سياق نظام فصل عنصري ينفَّذ في الضفة الغربية وغزة) أو يتعرضون للتمييز بصورة شاملة (كما هو حال الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية). وعوضًا عن ذلك، يشكل هذا الخط الرفيع من الديموقراطية أنماط السيطرة.

خذ مثلًا آخر على هذا المبدأ نفسه: بينما كنت أخطّ سطور هذه المقالة (حزيران ٢٠١٧)، قررت إسرائيل أن تقلص إمدادات الكهرباء التي تزودها لقطاع غزة. وبذلك، صار القطاع يحصل على ما يقل عن ثلاث [؟] ساعات من إمدادات الكهرباء في حر هذا الصيف القائظ [... محطات معالجة مياه الصرف الصحي ...]. ومن الواضح للجميع، بمن فيهم ...، أن هذا الوضع سوف يفضي إلى اندلاع جولة جديدة من أعمال العنف خلال هذا الصيف. ومع ذلك، فلا تبدي إسرائيل الاهتمام في الحيلولة دون نشوب هذا العنف. فعلى النقيض من ذلك، يتيح اندلاع أعمال العنف لإسرائيل أن تتمسك بخطابها الذي ترى فيه «غياب الشريك»، والإبقاء على حالة الانقسام القائمة بين غزة والضفة الغربية، ومواصلة فرض الحصار على غزة ووأد أي إمكانية متاحة للتوصل إلى اتفاقية في المستقبل. وليس في وسع إسرائيل أن تضمن استدامة هذه الأوضاع دون نشوب أعمال العنف من جانب الفلسطينيين بسبب الغطاء الديموقراطي الذي تتغطى به. فهي لا تستطيع ببساطة أن تشن حربًا دون أن يتوفر لها مخرج ما ييسر لها التصريح بأن هذا الوضع لا مفر منه. وقد يتعارض هذا الأمر مع ادعاء إسرائيل بأنها الطرف الديموقراطي الذي يسعى إلى السلام في سياق النزاع القائم. ولذلك، تواصل إسرائيل عملها على خلق الظروف الذي تدفع الفلسطينيين إلى الإقدام على أعمال العنف، من قبيل تقليص إمدادات الكهرباء. وبهذه الطريقة، يسود الافتراض بأن إسرائيل تعمل بما يتواءم مع المبادئ الليبرالية التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر والملاحظات الموضوعية بشأن الدين (فسكان قطاع غزة لم يسددوا ما في ذمتهم مقابل استهلاك الكهرباء). فالمعاناة التي يخلّفها هذا الحال تؤدي الدور المنشود منها وتيسر شن الحرب التي تحتاج إسرائيل إليها.

٥. الحواجز ٢

في الوقت الذي لا يشكل فيه الحاجز، في أي ظرف من الظروف وكما هو الحال في قطاع غزة، الحيز الوحيد الذي يشهد إنفاذ هذه الإجراءات التي تستحضر التعديات، فهناك شيء له مغزاه وأهميته بشأن هذا الموقع بعينه. فالحاجز يخضع للتنظيم على أساس منطق التصنيف. فهو عبارة عن جهاز للتصنيف. والحاجز يُقام من أجل تصنيف المعتدلين من الخطيرين. وفي هذا المقام، يرى جيغاناثان أن هذا التصيف يقوم في أساسه على تصنيف الهوية. ومع ذلك، فكلما اعتبر النظام نفسه ديموقراطيًا، ازدادت درجة امتناعه عن الاستناد إلى فئات الهوية من أجل تسويغ مبادئ الحكم المتباينة. فلا يمكن إلقاء القبض على شخص ما لأنه ذو بشرة سوداء ببساطة؛[١٩] ولا يمكن حرمان امرأة من حقها في التصويت لمجرد أنها امرأة؛[٢٠] ولا يمكن هدم قرية إنسان لا لسبب إلا لأنه لا ينتمي إلى الأغلبية اليهودية في إسرائيل.[٢١] فما يؤديه الحاجز يتمثل في تحويل هوية ما إلى فعل ما – تعدٍّ

(طريقة إشكالية على نحو خاص في تحريك جسد الإنسان في الحيز). وبذلك، يربط الحاجز عمومية القانون الليبرالي مع نفيه القاطع من خلال إعادة تصوير التمييز بوصفه عقوبة (عقوبة أو أشكال أخرى من التوبيخ أو التأديب).

ومثلما بيّنّا في مواضع أخرى، فقد عملت أنماط الحركة، وهي ما تزال تعمل، على إقامة الجسور بين الهوية والفعل أو – بعبارة أدق – تحويل الهويات المهمشة إلى ممارسات (إجرامية ومَرَضية في الوقت نفسه) تخضع للعقوبة (ولا سيما الطرق الإشكالية التي تواكب حركة جسد الإنسان في الحيز). وهذا هو السبب الذي يجعل نظام الحركة متناسبًا تمامًا مع السيطرة التي تفرضها إسرائيل. وفي حالة الفلسطينيين، يستطيع الحاجز في وقت ما وفي الوقت نفسه أن يصنف (لن يمرّ المعتدون) وأن يقوض هذا التصنيف (يظهر جميع الفلسطينيين في هذه الأحياز كما لو كانوا معتدين محتملين؛ وهذا هو السبب الذي يحدو بالجنود في أغلب الأحوال إلى الادعاء بأنهم «يعرفون» الأنظمة التي لا وجود لها على الإطلاق، والتحدث غالبًا بصيغة الجمع حول الجماعة المتخيلة حتى عندما يشيرون إلى فعل فردي يصدر عن فرد واحد تجاوز خطًا لا وجود له[٢٦]) وفي هذه اللحظة، يكون الفشل من نصيب منطق التصنيف. وبفشل هذا المنطق، يحالف النجاح منظومة الحركة في تحقيق غايتها: إنتاج المعتدلين في صورة أفراد خطيرين وتصوير حرية التنقل والحركة الواجبة للفلسطينيين بمجموعهم كما لو كانت ضربًا من ضروب الإرهاب.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

١ تستند هذه المقالة إلى كتابي المنشور تحت عنوان:

Movement and the Ordering of Freedom Duke UP 2015.

2 Pradeep Jeganathan, «Checkpoint: anthropology, identity, and the State.» *Anthropology in the Margins of the State* (2004): 67- 80.

٣ للاطلاع على الفرق بين العنف الفعلي والمحتمل وعلى الوظيفة البنيوية التي يؤديها العنف المحتمل في سياق الاحتلال، انظر

Azoulay and Ophir 2009 2005.

4 Jeff Halper, The 94 Percent Solution: A Matrix of Control, *Middle East Research and Information Project (MERIP),* 216 (2000). http://www.merip.org/mer/mer216 (٢٠١٧ رايأ يفدهوش)

5 Amira Hass, «The Natives' Time Is Cheap,» *Ha'aretz,* February 23 2005.

6 Ariel Handel, «Where, Where to and When in the Occupied Palestinian Territories: An Introduction to a Geography of Disaster,» in *The Power of Inclusive Exclusion,* ed. Adi Ophir et al. (N.Y: Zone books, 2009).

7 Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation,* (Londom and New York: Verso books, 2007)

٨ المصدر السابق، ٢٤٣.

9 Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977 -1978* (Palgrave Macmillan, 2007), 44- 46

١٠ المصدر السابق، ص. ٥٨–٦٢.

11 Yoav Peled and Gershon Shafir, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002)

12 Lein, Yehezkel, and Najib Abu-Rokaya. Builders of Zion: *Human Rights Violations of Palestinians from the Occupied Territories Working in Israel and the Settlements*. B'tselem,

http://www.btselem.org/English/Publications/Index.asp?TF=18&image.x=10&image.y=10: B'tselem, 1999, Rebeca Raijman, and Adriana Kemp. «Labor Migration, Managing the Ethno-National Conflict, and Client Politics in Israel.» In Transnational Migration to Israel in Global Comparative Context, by Sarah S. Willen (ed.) 31-50. (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007).

13 Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press, 2008).

14 Ariella Azoulay and Adi Ophir, *The One-State Condition: Occupation and Democracy in Israel/Palestine,* (Stanford: Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures: 2012).

15 Gordon, *Israel's Occupation*.

16 Achille Mbembe, Necropolitics, *Public Culture* 15.1 (2003) 11- 40.

17 William Walters, «Deportation, Expulsion, and the International Police of Aliens», *Citizenship Studies* Vol. 6 , Iss. 3 (2002) 265- 292.

18 Azmi Bishara, *Yearning in the Land of Checkpoints* (Tel Aviv: Babel Press, 2006), 48-49, [in Hebrew]

١٩ تستعرض ميشيل ألكساندر (Michelle Alexander) تجسيد أنظمة السيطرة العنصرية والتضييق ورموزها في الولايات المتحدة الأميركية: بدءًا من العبودية ومرورًا بالعزل العنصري وانتهاءً بالحبس الجماعي. وكان يتعين على هذه الأنظمة، في حالات كثيرة، أن تنتج مظهرًا – أو واقعًا – للحركة التي لا يمكن السيطرة عليها من أجل تسويغ إجراءاتها. فعندما «كان عدد كبير من العبيد السابقين يهيمون على وجوههم على الطرق السريعة» في أعقاب الحرب الأهلية، تبنت عدة ولايات جنوبية قوانين صارمة بشأن التشرد وأنفذتها على السود، كما جرّمت وبالتالي فرضت عقوبة الحبس على جميع أولئك الذين لم تكن لديهم وظائف دائمة. وقد بالغت هذه القوانين في تصوير الحركة «الجامحة» للأميركيين من أصل أفريقي، وربطت حركتهم بالإجرام، مما أفضى في نهاية المطاف إلى تسويغ اعتماد أنظمة جديدة تتكفل بزجهم في السجون وإجبارهم على العمل بالسخرة. وقد حل نظام الحبس الجماعي، الذي تعززه ممارسات التنميط العنصري وقانون الاشتباه وقوانين المخدرات التي لا تتسم بالتوازن وتستهدف الأميركيين من أصل أفريقي لغايات فرض الرقابة عليهم وإنفاذ أحكام أقسى بحقهم، محل العزل العنصري باعتبارها نظامًا جديدًا يقوم على السيطرة العنصرية. وفي هذا المقام، يترك حرمان الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم من الإسكان العام العديد من الرجال الأميركيين من أصل أفريقي مشردين بلا مأوى، مما ييسر عودتهم إلى السجن في نهاية المطاف. انظر:

Michelle Alexander, The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness (New York Jackson, Tenn.: New Press; Distributed by Perseus Distribution, 2010), 187, 28, 57.

وبناءً على ذلك، تحتل الظاهرة التي تنطوي على ارتكاب ذنب «قيادة الشخص الأسود لسيارته» [بمعنى أن جريمة الشخص تتمثل في لونه مقابل من كانت جريمته القيادة في حالة سكر] جانبًا محوريًا من الطريقة التي يُنظر فيها إلى التهديد العنصري وخضوعه للسيطرة في الولايات المتحدة. فحركة (أو حرية) أولئك الذين يجب أن يبقوا (مستعبدين) تشكل التهديد بحد ذاتها وبنفسها.

٢٠ تشير سالي شتلووث (Sally Shuttleworth) إلى أن إقصاء النساء عن الأحياز السياسية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر كان يسوَّغ في جانب منه من خلال تعريف أجسادهن على أنها مثيرة بالنظر إلى «حالة الزيادة» التي تنتجها «التدفقات» التي تفرزها أجسادهن. وكان يسود الافتراض بأن عجز النساء عن تنظيم التدفقات الصادرة من أجسادهن والتحكم فيها يقوض تصرفاتهن العقلانية ويزعزع قدرتهن على المشاركة في نظام اجتماعي «عقلاني» على قدم المساواة مع الآخرين. انظر:

Shuttleworth, «Female Circulation: Medical Discourse and Popular Advertising in the Mid-Victorian Era.»in Mary Jacobus et. al., eds., *Body/Politics: Women and the Discourses of Science* (New York; routledge, 1990).

وكانت الدورة الشهرية تحتل موقع الصدارة من بين جميع التدفقات المذكورة. وفي هذا السياق، يرى توماس لاكير (Thomas Laqueur) أن التركيز على الدورة الشهرية وعلى العلاقة القائمة بين هذا التدفق الجسدي وسلوك الحيوانات على نحو هائج لا يمكن توقعه في الجو الحار شكّل «الأساس الذي قامت عليه الحجة التي تناهض مشاركة النساء في النشاطات العامة التي تستدعي التركيز عليها وإعمال الفكر فيها يومًا بيوم. وكانت النساء مقيدات بأجسادهن على نحو كبير [وهذا بحد ذاته ظاهرة جديدة، حسبما يسهب لاكر في بيانه] يحول بينهن وبين المشاركة في مثل هذه الفعاليات»، ولا سيما بالنظر إلى أن هذا الجسد كان نفسه في حالة من التقلب. وقد أتاح المثال الذي يستشهد بوقع الحر على الحيوانات الثدية الأخرى تصوير الدورة الشهرية ضمن إطار من التدفقات التي لا تتسم بالاستقرار وتشهد الثوران، دون ربطها بنظام ينطوي على حركة دورية ودائبة. انظر:

Thomas Walter Laqueur, *Making Sex: Body and Gender from the Greeks to Freud* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), 216., 218.

٢١ في منطقة النقب – وهي منطقة صحراوية شاسعة في جنوب إسرائيل – يوجد ما مجموعه ٤٥ قرية غير معترف بها ويقيم فيها ما يربو على ٧٦,٠٠٠ من أصل ١٨٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني من الأقلية البدوية في إسرائيل. وفيما عدا حرمان هذه القرى من شبكات البنية التحتية الأساسية (من قبيل الكهرباء والماء والصرف الصحي والتعليم)، فقد دأبت الدولة على إخلائها وتدميرها ونقل سكانها إلى مواقع أخرى. ولم ينفك سكان هذه القرى يعيدون بناءها وتشييدها، ومن ثم تهدمها الدولة. ولم تفتأ هذه الحلقة متواصلة منذ أن وضعت حرب العام ١٩٤٨ أوزارها، حيث تتسبب في تحويل القرى المذكورة إلى مستوطنات في حركة دائمة. وتصر الحكومة الإسرائيلية على أن المواطنين غير اليهود الذين يقطنون في تلك القرى لا يملكون حقوقًا في ملكية الأراضي التي يقيمون عليها بسبب طابعهم البدوي القائم على الترحال. ومع ذلك، فغالبًا ما تعمل الدولة على إنتاج هذه «البداوة»: فمنذ العام ١٩٤٧، طردت إسرائيل أبناء العشائر من قراهم ونقلتهم في أكثر من مرة وبصورة جماعية من موقع إلى آخر. ومرة أخرى، نرى أن إنتاج هذه البداوة ييسر تصوير الأرض على أنها أرض فضاء وفارغة وجاهزة لحركات أخرى: الحركة «الحرة» للمواطنين (اليهود)؛ حركة الدولة القائمة على التوسع. ولذلك، تشكل الأسس التي يرتكز عليها البدو في كفاحهم مسائل ترتبط بالتوطين والبداوة والسيطرة على الأرض، وهي مسائل لا تعد من قبيل الخرافات على الإطلاق، وإنما تأخذ الشكل المادي الذي يجري من خلاله التفاوض على مسائل المواطنة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر الموقع الإلكتروني للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (http://rcuv.wordpress.com/)، والموقع الإلكتروني لمنتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية (http://www.dukium.org/?lang=ar)، وتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، «خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المُعترف بها» على الموقع الإلكتروني

http://pantheon.hrw.org/legacy/arabic/reports/2008/iopt0308/). وانظر أيضًا:

Ahmad Amara, Ismael Abu-Saad, and Oren Yiftachel, *Indigenous (in) Justice: Human Rights Law and Bedouin Arabs in the Naqab/Negev* (Cambridge, MA: Human Rights Program at Harvard Law School, 2012).

وانظر تقرير مركز عدالة – المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية:

Suhad Bishara and Haneen Naamnih, *Nomads against Their Will: The Attempted Expulsion of the Arab Bedouin in the Naqab: The Example of Atir–Umm Al-Hieran*, (Adalah, 2011).

٢٢ للاستزادة حول هذه الجزئية، انظر:

Hagar Kotef and Merav Amir, "Between Imaginary Lines: Violence and its Justifications at the Military Checkpoints in Occupied Palestine", *Theory, Culture & Society*, Vol 28, Issue 1 (2011) 55-80.